

Distr.: General
23 February 2007
Arabic
Original: English



التقرير الشهري للأمين العام بشأن دارفور

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بالفقرات ٦ و ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١٥٥٦ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٥ من قرار المجلس ١٥٦٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٧ من قرار المجلس ١٥٧٤ (٢٠٠٤)، والفقرة ١٢ من قرار المجلس ١٥٩٠ (٢٠٠٥). ويشمل التقرير أشهر تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، و كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

ثانيا - انعدام الأمن في دارفور

٢ - اتسمت الحالة الأمنية في دارفور بتصاعد أعمال العنف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وقد اشتبكت القوات الحكومية السودانية، مدعومة بمليشيا مسلحة، مع القوات غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور، ولا سيما في شمال دارفور وجنوبها. وفي إطار الجهود المستمرة التي تبذلها حكومة السودان لقطع دابر المحاربين غير الموقعين على الاتفاق، كثفت من قصفها الجوي لمواقع الأطراف غير الموقعة، بما في ذلك الأهداف المدنية. كما ظل التوتر سائدا على طول الحدود بين تشاد والسودان. وعانت المنظمات الإنسانية وبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من المضايقات والهجمات، بينما زادت أعمال السرقة والاختطاف التي تعرضت لها مركباتها إلى مستويات غير مسبوقة في شهري تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر.

٣ - وشهدت الفترة المشمولة بالتقرير أيضا اشتباكات بين القوات الحكومية المدعومة من المليشيا المسلحة وائتلاف جبهة الخلاص الوطنية. ووقعت الاشتباكات في كل من شمال دارفور وجنوبها: في بير مازا، وساني هابي، وأم سدر، والصياح، والقبة، ودوبو (شمال دارفور)، وأبو جابرة، وعديلية (جنوب دارفور). وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات المسلحة السودانية والمليشيا المسلحة، مدعومتين بطائرات مروحية هجومية، غارات



على عدة قرى تقع في منطقة بير مازا، مما أسفر عن مصرع ثلاثة مدنيين على الأقل، وحرق عشرات المنازل، وتدمير أربع خيام مطاطية خاصة بإحدى المنظمات الدولية غير الحكومية.

٤ - وردت مجموعة الـ ١٩، وهي إحدى فصائل ائتلاف جبهة الخلاص الوطنية، بشن هجمات على القوات المسلحة السودانية والمليشيا المسلحة في عدة مواقع، بما فيها ساني هايب وأم سدر، كما هاجمت ممتلكات حكومية، بما في ذلك المنشآت النفطية الواقعة في أبو جابرة، في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى اندلاع اشتباكات ضارية بين المتمردين والقوات المسلحة السودانية. وفي ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر، قامت طائرات مروحية هجومية وطائرة من طراز أنتونوف تابعة للقوات الحكومية بقصف منطقة عديلية (جنوب دارفور) في إطار هجومها على قوات ائتلاف جبهة الخلاص الوطنية. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، اشتبكت القوات الحكومية مع أفراد مجموعة الـ ١٩ في الصباح (شمال دارفور). ولقي تسعة من أفراد مجموعة الـ ١٩ مصرعهم، ودُمرت سبعُ من مركبات المجموعة. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، شنت المليشيا المسلحة والقوات الحكومية غارة برية وجوية متزامنة ضد قوة مشتركة تضم مجموعة الـ ١٩، وحركة تحرير السودان/عبد الشافي، وحركة العدل والمساواة، وذلك في القبة (شمال دارفور). وعلاوة على ذلك، قامت بقصف جوي لمعقلي مجموعة الـ ١٩ في الهشاب وأنكا (شمال دارفور) في ١١ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر، مما أودى بحياة ثمانية مدنيين.

٥ - واندلعت أعمال القتال أيضا بين المليشيا المسلحة وحركة تحرير السودان/مييني ميناوي. وفي ٣ و ٤ كانون الأول/ديسمبر، اشتبك أعضاء حركة تحرير السودان/مييني ميناوي مع المليشيا المسلحة في سوق الفاشر. ولقي ثمانية أشخاص، بمن فيهم مدني واحد، مصرعهم من جراء أعمال العنف والنهب التي تلت الحادث. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، قتل طالب واحد وأصيب طالبان آخرون بجراح على يد المليشيا المسلحة في منطقة المدارق على مقربة من الفاشر. وفي ٦ و ٧ كانون الأول/ديسمبر، خرج تلاميذ ومواطنون آخرون في مظاهرات في الفاشر احتجاجا على حادث القتل، وأسفر ذلك عن إحراق خيمة كانت تقوم مقام غرفة تدريس في إحدى مدارس الفاشر.

٦ - واستهدفت أعمال العنف في معظمها مدنيين أبرياء في انتهاك لترتيبات وقف إطلاق النار القائمة وأحكام القانون الدولي. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات الحكومية السودانية بمعية المليشيا المسلحة هجوما على قرية بولي (غرب دارفور) التي كان يلوذ بها أكثر من ١٠.٠٠٠ نازح وأحرقت جزءا كبيرا منها، ثم أقدمت على نهب عدة قرى تقع بين رواتا وبلبل (غرب دارفور). وأسفرت الهجمات عن مصرع عشرات المدنيين وتشريد الآلاف.

كما هاجمت المليشيا المسلحة عدة قرى وأشعلت الحرائق بها، متسببة في مقتل عدة مدنيين. وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، قتل خمسة مدنيين وشرّد عدد أكبر خلال الهجمات التي شنت على أبو سكين (شمال دارفور) حيث أحرق ما عدده ٥٠ منزلاً. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، هاجمت المليشيا المسلحة المستوطنات الواقعة في شقبوبة، وبنقلوي، وأم سيرينة، والمشاببة (شمال دارفور)، مما أفضى إلى هلاك مدنيين اثنين. وفي ٥ و ٦ كانون الأول/ديسمبر، قصفت الطائرات الحكومية شقبوبة، بدعم بري من المليشيا المسلحة، مما أدى إلى قتل خمسة مدنيين. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، شن مقاتلون يمتطون صهوات جياذ هجومًا على قافلة مركبات تجارية تقلّ ركابًا وتحمل إمدادات طبية وغيرها من السلع على مقربة من رونجو - رونجو في منطقة سرية (غرب دارفور). وقصفت الشاحنة بقنبلة صاروخية، بينما تعرض ركاب الشاحنة لإطلاق نار من هؤلاء المقاتلين. ولقي واحد وثلاثون مدنيًا حتفهم أثناء الهجوم، بمن فيهم خمسة مدرسين.

٧ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، شنت جماعة مسلحة هجومًا على عائدين في أروا (غرب دارفور) وسرقت ما عدده ١٥٠ بقرة و ٣٠٠ شاة. وقتل خمسة من العائدين وأصيب ثمانية منهم بجراح أثناء الهجوم، ولاذ الجناة بعدئذ بالفرار إلى تشاد عبر الحدود. وقد وقعت الحادثة في أعقاب توقيع رسالة تفاهم في ١٣ كانون الأول/ديسمبر بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة، التي تضع إطار تعاون بين المنظمتين لمساعدة اللاجئين والنازحين السودانيين على العودة إلى ديارهم.

٨ - وظل التوتر مرتفعًا على طول الحدود بين تشاد والسودان خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، أقدمت جماعات المعارضة التشادية المسلحة، وتحديدًا حسبما زُعم رابطة القوات الديمقراطية واتحاد قوات النهوض بالديمقراطية والتنمية، على عبور الحدود السودانية وعبرت إلى تشاد، فاستولت على مدينة أبشي الواقعة شرق تشاد، لكن القوات المسلحة التشادية ردتها على أذبارها في اليوم التالي. ووقع الحادث بعد فترة وجيزة من انعقاد اجتماع القمة المصغر في طرابلس يوم ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي جمع بين السودان وتشاد في إطار مبادرة السلام الليبية التي ضمت كلا من مصر وإريتريا وجمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت تشاد أنها في "حالة حرب" مع السودان بعلّة دعم السودان المزعوم للمتمردين التشاديين. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أدى القتال الدائر بين جماعات المعارضة التشادية المسلحة والقوات المسلحة التشادية في أرمانكول (غرب دارفور) إلى تشريد السكان المحليين.

٩ - وتعرض أكثر من ٢٤ مركبة من مركبات العمل الإنساني لعمليات اختطاف أو سرقة خلال الفترة قيد الاستعراض. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، سرقت ثلاث مركبات كانت تملكها إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية في حور أبشي (جنوب دارفور). وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، استولي بقوة السلاح على مركبة تابعة لإحدى المنظمات الدولية غير الحكومية على مقربة من أزربي (غرب دارفور)، بينما سرقت في ١١ كانون الأول/ديسمبر ثلاث مركبات تابعة لإحدى المنظمات الدولية غير الحكومية تحت تهديد سلاح مقاتلين مسلحين يمتطون صهوات جمال، وذلك قرب مهاجرية (جنوب دارفور). وفي اليوم نفسه، سرق أفراد مليشيا عربية تحت تهديد السلاح مركبة كانت قد تبرعت بها إحدى وكالات الأمم المتحدة إلى الإدارة المحلية للشؤون الصحية، وذلك على مقربة من مخيم النازحين كرنندق الثاني (خارج مدينة الجنيينة). وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، سطا ثلاثة مسلحين على مركبة إحدى المنظمات الدولية غير الحكومية قرب أرديماتا (في مدينة الجنيينة) واحتطفوا الموظفين اللذين كانا على متنها. ثم قاد المختطفون المركبة بعيدا عن أرديماتا، وباعوها لطرف آخر، وأطلقوا بعدئذ سراح الموظفين. وسرقت مركبتان تابعتان لمنظمة دولية غير حكومية في الجنيينة (غرب دارفور) خلال حادثين منفصلين يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، شن مسلحون هجوما على مجموعتين تابعين لمنظمة دولية غير حكومية في قريضة (غرب دارفور)، واعتدوا بوحشية على موظفين تابعين للمنظمة واغتصبوها. كما سرق الجناة ١٢ مركبة، إضافة إلى هواتف نقالة وهواتف تعمل بالساتل، وحواسيب محمولة، ومعدات اتصال إلكترونية أخرى.

١٠ - وما فتئ موظفو المنظمات الدولية غير الحكومية يتعرضون للمضايقة على يد الجماعات المسلحة، بينما تقوم المليشيا المسلحة والقوات الحكومية بدورها بإعاقة تسليم المساعدات الإنسانية. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر، دخلت جماعة من المسلحين عنوة مجمع تابع لمنظمة دولية غير حكومية في حور أبشي، واعتدى أفرادها بدنيا على عدة موظفين من موظفي المنظمة. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، تعرضت سيارة إسعاف تابعة لمنظمة دولية غير حكومية وسيارة الشرطة الحكومية المرافقة لها لكمين نُصب على مقربة من حور بومبا (غرب دارفور) وأصيب أحد الممرضين الموظفين برصاصة في ساقه.

١١ - وتعرض العاملون في المجال الإنساني أيضا لهجمات على يد القوات الحكومية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ١٩ كانون الثاني/يناير، أغار رجال الشرطة وموظفو الأمن المحليون على مجمع تابع لإحدى المنظمات الدولية غير الحكومية في نيالا، وألقوا القبض على ٢٠ شخصا، بمن فيهم خمسة موظفين تابعين لوكالات الأمم المتحدة وعدد من موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والمنظمات غير الحكومية. وتعرض المقبوض عليهم، بمن فيهم

موظفو الأمم المتحدة، للاعتداء البدني والإهانة اللفظية على يد رجال شرطة نيالا عند إلقاء القبض عليهم وخلال فترة احتجازهم. وتعرضت موظفة تابعة للأمم المتحدة للإيذاء الجنسي خلال إلقاء القبض عليها، فيما أصيب العديد من الموظفين بإصابات بليغة، اقتضى بعضها علاجاً طبياً عاجلاً.

١٢ - وتواصلت أعمال السطو المسلح خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر. وفي ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، نهب مسلحون شاحنات محملة بإمدادات برنامج الأغذية العالمي على مقربة من كتم (شمال دارفور). وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، شنت الميليشيا المسلحة والقوات الحكومية غارات على قريتي حلة عمار جديد ولينا (شمال دارفور) خلال عملية مقررّة لتوزيع الأغذية. وفي حلة عمار جديد، قام الجنود والمسلحون بنهب المواد الغذائية والإمدادات وأصابوا ثلاثة أشخاص بجروح بليغة. أما في لينا، فأبلغ الشهود عن قيام جنود القوات الحكومية السودانية بإطلاق النار على المدنيين، مما أسفر عن قتل ثلاثة أشخاص على الأقل وإصابة خمسة أشخاص آخرين، بمن فيهم طفلان.

١٣ - وزاد أيضاً عدد الهجمات التي تشن على موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان وممتلكاتها ومنشآتها. وتتسم الحالة بخطورة خاصة في شمال دارفور وغربها، حيث أغار النازحون/المدنيون على موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وقد استهدف الموقعان التاليان: مركز مخيم النازحين زمزم في ٥ كانون الأول/ديسمبر، ومقر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان قرب مطار الجنينة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر، مما أسفر عن وفاة ثلاثة مدنيين. وفي ١٠ كانون الأول/ديسمبر، اختطفت مركبة تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان كانت تقل فردين عسكريين من أفراد البعثة في الفاشر. ومازال مكان وجود موظفي البعثة المختطفين مجهولاً حتى الآن. وسرقت مركبتان أخريان من مركبات البعثة في كانون الأول/ديسمبر: إحداهما في الفاشر في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، والأخرى في خور أبشي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. وأعاق المدنيون أيضاً تحقيقات البعثة بسبب ما كان يساورهم من قلق إزاء تفشي انعدام الأمن والعنف. وفي إحدى الحالات، احتجز المدنيون المحليون لمدة ليلة واحدة فريق التحقيق الوحيد الذي أوفدته البعثة إلى سرية في ٩ كانون الأول/ديسمبر من أجل التحقيق في حادث رونجو - رونجو. ويبرز مصرع أحد ضباط الشرطة المدنية التابعين للبعثة خلال عملية اختطاف مركبة تابعة للبعثة في شمال دارفور يوم ١ شباط/فبراير ما تتسم به البيئة في دارفور من خطورة متزايدة.

ثالثاً - حقوق الإنسان والحماية

١٤ - ظلت الحالة الأمنية في مخيمات النازحين وحوالها تتسم بالهشاشة وأعمال القتل والنهب والمضايقة التي يتعرض لها النازحون، إضافة إلى الجرائم ذات الطابع الجنساني المرتكبة ضد النازحات. وبالتزامن مع ذلك، ارتفع عدد المشردين الوافدين إلى مخيمات النازحين بسبب الهجمات. وعلاوة على ذلك، واصلت السلطات الحكومية تقييدها لحرية حركة موظفي الأمم المتحدة.

١٥ - واستمرت أعمال العنف الجارية في مخيمات النازحين والموجهة ضد النازحين. ففي ٥ كانون الأول/ديسمبر، اشتبكت جماعتان من النازحين في مخيم كلمه (جنوب دارفور)، وقتل نازح رميا بالرصاص بينما أصيب نازحان آخران بجراح. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أطلق مسلحون النار على ثلاثة نازحين من مخيم شنقل طوباوي (شمال دارفور) فأردوهم قتلى بعد أن سلبوا مواشيهم. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، أطلق مسلحون النار على نازح من مخيم الشريف (جنوب دارفور) وأصابوه بجراح، بعد أن حاولوا السطو على ماشيته في اليوم السابق. وفي حادثة ذات صلة، هاجم مسلحون في ١٩ كانون الأول/ديسمبر أيضا جماعة من الرجال في مخيم عطاش للنازحين (جنوب دارفور) وسرقوا أموالهم.

١٦ - وتعرضت النازحات للمضايقة والاعتداء والاعتصاب على يد أشخاص ينتسبون لمختلف الفصائل المسلحة. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، اغتصبت ثلاثة نازحات في مخيم كلمه (شمال دارفور)، وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، اغتصبت امرأة في مخيم طويلة (شمال دارفور). وفي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم ثلاثة مسلحين نازحتين على مقربة من مخيم مورني (غرب دارفور) وقاموا باغتصابهما.

١٧ - ومافتئ المدنيون يتعرضون أيضا للتشريد نتيجة للعنف المتواصل. وأدت الاشتباكات التي نشبت في شمال دارفور وجنوبها خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر إلى تشريد ما يقارب ٢٢ ٠٠٠ شخص. كما أفضت الهجمات التي شنت على أبو سكين وأرمانكول بدورهما إلى تشريد السكان المحليين على نطاق واسع. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، اضطرت سكان كولو (شمال دارفور) إلى الجلاء إلى مخيم النازحين في طويلة (شمال دارفور) في أعقاب الهجمات التي شنها أعضاء حركة تحرير السودان/مبيني ميناوي على قريتهم مدعين أن الأرض تعود إليهم.

١٨ - وما زال عمل موظفي الأمم المتحدة تعيقه القيود التي تفرضها السلطات الحكومية في انتهاك لاتفاق مركز القوات. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، قام جنود القوات المسلحة السودانية بتفتيش مجموعة من موظفي الأمم المتحدة واستجوابهم حال هبوطهم في كورنوي

(شمال دارفور). وفي ١٣ كانون الأول/ديسمبر، مُنع فريق تابع لإحدى وكالات الأمم المتحدة من السفر إلى مخيم زمزم للنازحين لعدم حيازته تصريحاً بالسفر من النوع المتعلق بتنسيق المساعدة الإنسانية. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، منع موظفو الأمن القومي مركبة للأمم المتحدة تقلّ موظفي بعثة الأمم المتحدة في السودان من التوجه إلى مليط انطلاقاً من الفاشر للأسباب نفسها. وفي ٢٠ كانون الأول/ديسمبر أيضاً، لم يسمح بإقلاع طائرة مروحية تابعة للأمم المتحدة كان من المقرر أن تحمل عدداً من الأشخاص من الفاشر إلى فنقا (شمال دارفور) نظراً لأن قاعدة الطائرة توجد في كادقلي وليس الفاشر.

رابعاً - الحالة الإنسانية

١٩ - تردى وصول المعونة الإنسانية أيما تردى في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر نتيجة لشيوع انعدام الأمن وسرقة عدد غير مسبوق من مركبات المعونة. كما أسفر تواتر المهجمات وأعمال التحرش إلى نقل عدد لا بأس به من موظفي المعونة الإنسانية إلى أماكن أخرى.

٢٠ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، كانت نسبة ٩٥ في المائة من الطرق في غرب دارفور غير صالحة للاستعمال لدواعي أمنية. وفي كانون الأول/ديسمبر، لم يصرح باستخدام سوى طريقتين آمنين لتحركات الأمم المتحدة/المنظمات غير الحكومية الدولية داخل منطقة الجنيينة وحواليها (غرب دارفور). وكان طريق أبو سروج - الجنيينة التجاري الحيوي والطريق المؤدي إلى أم خير من بين الطرق المغلقة. ولم تستطع المنظمات الإنسانية تقييم الحالة الإنسانية في بير مازا وجبل مرة (غرب دارفور) نتيجة لحالة انعدام الأمن السائدة. وفرضت سرقة مركبات المعونة قيوداً إضافية على حرية حركة موظفي الإغاثة الإنسانية.

٢١ - ونُقل ما يربو على ٤٠٠ من العاملين في المجال الإنساني في إحدى عشرة مناسبة مختلفة نتيجة لحالة انعدام الأمن السائدة، مما أثر في وصول المعونة الإنسانية والطائرة لنحو ٨٥٠.٠٠٠ من المتضررين من الصراع. وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر، نُقل إلى الخرطوم ٥٢ من العاملين في مجال المعونة الإنسانية، مع ٨٢ موظفاً بالأمم المتحدة، في أعقاب اندلاع العنف بالفاشر. وفي اليوم التالي، نُقل ١١ موظفاً إلى نيالا من جراء سرقة مركبات من أحد مخيمات المنظمات غير الحكومية الدولية في حور ابشي في ٧ كانون الأول/ديسمبر. وفي ٧ كانون الأول/ديسمبر أيضاً، نُقل ٣٢ موظفاً بلجنة الصليب الأحمر الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة إلى الفاشر في اليوم التالي في أعقاب محاولة اقتحام مخيم لجنة الصليب الأحمر الدولية في كُتم (شمال دارفور) وما نتج عنه من إطلاق نار. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر، نقلت ثلاث منظمات غير حكومية دولية ٣٠ موظفاً بصورة مؤقتة

من الضعيفين (جنوب دارفور) إلى نيالا نتيجة لانتشار التوترات في المنطقة. وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، نُقل ٧١ موظفاً في منظمات غير حكومية دولية ومنظمات غير حكومية إلى نيالا عقب الهجوم على موظفين وسرقتهم والتحرش بهم في مخيمين تابعين لمنظمات غير حكومية دولية في قريضة الليلة الفائتة.

٢٢ - وكانت هناك ٢٨ عملية نقل مماثلة منذ توقيع اتفاق سلام دارفور في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. وقد أُنز ذلك في المعونة الإنسانية المقدمة للسكان المتضررين. وقد أثرت بوجه خاص أكبر عملية نقل وحيدة جرت في كانون الأول/ديسمبر من قريضة على الدعم الإنساني المقدم لمخيم قريضة، وهو أكبر مخيم للمشردين داخلياً في دارفور يضم ما يربو على ١٣٠.٠٠٠ فرد. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، ارتفع عدد المحتاجين للمساعدة الإنسانية إلى نحو أربعة ملايين، أي ما يشكل ثلثاً سكان دارفور تقريباً. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، طردت السلطات في جنوب دارفور مجلس اللاجئين النرويجي، وهو منظمة غير حكومية دولية، مدعية المبالغة في تقاريره بشأن حالات الاغتصاب في مخيم كَلَمَة. وقد أسفر ذلك عن تقليص أنشطة المعونة الإنسانية بصورة كبيرة في جنوب دارفور.

٢٣ - وعلى الرغم من هذه التحديات الجسام، يواصل العاملون في مجال المعونة الإنسانية بذل جهودهم الرامية إلى تقديم المعونة الإنسانية لمن هم في حاجة إليها، والاستمرار في أنشطتهم الإنمائية.

٢٤ - ونتيجة للصراع الدائر، تعول الآن نسبة ٧٠ في المائة من السكان المتأثرين بالحرب في دارفور على المعونة الغذائية الخارجية، وتواصل وكالات مثل برنامج الأغذية العالمي تقديم المعونة الغذائية لأكثر من ٢,٦ مليون فرد شهرياً. وقد تم تلقيح نحو ٩٢ في المائة من السكان المستهدفين في دارفور ضد شلل الأطفال. وسيحصل ٩٥٠٠ آخرون على مياه الشرب في مخيمات المشردين داخلياً جنوب دارفور نتيجة للجهود التي بذلتها اليونيسيف خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستفاد أكثر من ١٣٠.٠٠٠ مشرد داخلي آخرين من صيانة شبكات المياه في ثمانية مخيمات أخرى جنوب دارفور أثناء كانون الأول/ديسمبر. وارتفع التسجيل في المدارس الابتدائية في دارفور من ٤٧ إلى ٦٣ في المائة خلال عام ٢٠٠٦.

خامساً - تنفيذ اتفاق سلام دارفور

٢٥ - جرت مشاورات رفيعة المستوى بشأن دارفور في أديس أبابا في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ وترأس هذه المشاورات سلفي الأمين العام السابق ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ألفا عمر كوناري. وتجري الأعمال التحضيرية لعقد

مؤتمر للأطراف غير الموقعة، ولترشيد المبادرات العديدة من أجل توسيع قاعدة اتفاق سلام دارفور. وفي كانون الأول/ديسمبر، أحرز مزيد من التقدم لتعزيز آلية وقف إطلاق النار، بما في ذلك إنشاء غرفة ثانية للجنة وقف إطلاق النار تضم الأطراف غير الموقعة.

٢٦ - وأحاط مجلس الأمن علماً بنتائج مداولات أديس أبابا التي جرت في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وأفضت المناقشات إلى اتفاق واضح على أن الصراع في دارفور لن يتوقف إلا من خلال الوصول عن طريق التفاوض إلى تسوية سياسية. كما وافق الاجتماع على أن يظل اتفاق سلام دارفور في صلب أية تسوية لكنه يجب أن يكون أكثر شمولية، وأن الحوار والتشاور بين الأطراف في دارفور يقومون بدور رئيسي في استكمال اتفاق سلام دارفور. ووافق الاجتماع أيضا على ضرورة شمولية العملية السياسية. وخلصت النتائج إلى ضرورة تبسيط المبادرات المتعددة الحالية وتجميعها تحت مظلة واحدة. ولهذا الغرض، أوضحت النتائج أن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي هما في موقع أفضل من غيرهما لقيادة هذه العملية، وأهابت بالشركاء الدوليين تقديم الدعم كلما أمكن ذلك.

٢٧ - ويذكر مجلس الأمن أن سلفي قام، عملاً باتفاقي أديس أبابا وأبوجا الصادرين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، بتعيين السيد يان إلياسون، وزير الخارجية السويدي السابق ورئيس الجمعية العامة السابق، مبعوثاً خاصاً للأمين العام إلى دارفور بغية إحياء العملية السياسية. وبالاتفاق مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي السيد كوناري، سيضطلع السيد إلياسون بهذه المهمة الشاقة في شراكة كاملة مع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي سالم أحمد سالم. والتقيت بالسيد سالم والسيد إلياسون في نيويورك في أوائل كانون الثاني/يناير لمناقشة الحالة في دارفور وتعاونهما في المستقبل. وتلقى المبعوث الخاص إلياسون خلال وجوده في نيويورك إحاطات في الأمانة العامة، وعقد مشاورات مع ممثلي عدد كبير من الدول الأعضاء، بما فيها أعضاء مجلس الأمن.

٢٨ - وأوفدت على إثر ذلك مبعوثي الخاص إلى أديس أبابا للقاء قيادة الاتحاد الأفريقي، ومناقشة المسعى المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لإحياء العملية السياسية. وزار المبعوث الخاص إلياسون السودان بعدئذ في الفترة من ٩ إلى ١٢ كانون الثاني/يناير. وعقد محادثات أثناء وجوده مع الرئيس البشير ومسؤولين آخرين في حكومة الوحدة الوطنية. والتقى المبعوث الخاص أيضا مع مساعد الرئيس ميني ميناوي رئيس فصيل حركة تحرير السودان الذي وقع على اتفاق سلام دارفور في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. واتسم الرد الأولي لحكومة الوحدة الوطنية على مهمة المبعوث الخاص إلياسون بالإيجابية. وأقر الرئيس البشير بعدم جدوى انتهاج الخيار العسكري لحل مسألة دارفور، وأعلن عن استعداد الحكومة

للدخول في محادثات سلام بشأن دارفور على أساس اتفاق سلام دارفور. كما زار المبعوث الخاص إلياسون الفاشر حيث تلقى إحاطات من القيادات المحلية لبعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في السودان. والتقى أيضا ببعض الأطراف غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور، وكذا ممثلين عن المشردين داخليا. وأكد المبعوث الخاص إلياسون خلال جميع مشاوراته على ضرورة خفض مستوى العنف من أجل السماح للعملية السياسية بالمضي قدما.

٢٩ - وحضرت مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي المنعقد في أديس أبابا في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير. وانضم إلى المبعوث الخاص إلياسون في الاجتماعات المتعلقة بالوضع في دارفور والمعقودة مع الدول الأعضاء الأفريقية الرئيسية. واتفقت مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي كوناري على قيام مبعوثينا الخاصين بزيارة السودان في الفترة من ١١ إلى ١٧ شباط/فبراير. وخلال هذه الزيارة، سوف يواصل المناقشات مع مسؤولي الحكومة والقادة الميدانيين للأطراف غير الموقعة على أرض الواقع في دارفور.

٣٠ - وفيما يتعلق بتعزيز آليات وقف إطلاق النار، أقر اجتماع اللجنة المشتركة المعقود في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا إنشاء "غرفة ثانية" للجنة وقف إطلاق النار. وتوفر الغرفة الثانية منتدى لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لعقد مناقشات مع الأطراف غير الموقعة على اتفاق سلام دارفور، والتشديد عليها بمسؤوليتها تجاه تنفيذ التزاماتها بوقف إطلاق النار قبل اتفاق سلام دارفور، وتسهيل وصول المعونة الإنسانية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها. وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر، عقدت الغرفة الثانية اجتماعها الأول في الفاشر بحضور ممثلين عن الحكومة السودانية، وجيش تحرير السودان/فصيل عبد الواحد، وحركة العدل والمساواة، وكذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والأمم المتحدة. وأعربت جميع الأطراف في الاجتماع الذي ترأسه قائد قوات بعثة الاتحاد الأفريقي (وهو قائد لجنة وقف إطلاق النار) عن ترحيبها بإنشاء هذه الآلية. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أكد اجتماع رفيع المستوى للجنة المشتركة على ضرورة نزع سلاح الميليشيات المسلحة والتدابير الفعالة الأخرى لمعالجة مسألة العنف في دارفور. وتناول الاجتماع أيضا انتهاكات وقف إطلاق النار، واتخذ إجراءات لكفالة مساءلة الأطراف الموقعة وغير الموقعة على السواء.

٣١ - وفي تطور آخر ذي صلة حصل في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر، أعلن أعضاء من الأطراف الثلاثة غير الموقعة، وهي حركة تحرير السودان/فصيل عبد الواحد وحركة تحرير السودان/فصيل عبدالشافي ومجموعة الـ ١٩، عن اندماجهم في حركة واحدة تعرف بحركة تحرير السودان/الفصائل غير الموقعة. وأعلنوا أيضا عن وقف أعمال القتال ما لم يتعرضوا

للهجوم وكرروا التزامهم باتفاق نجamina لوقف إطلاق النار. غير أن منطقة بير مازا شمال دارفور التي اجتمعوا فيها تعرضت للقصف بعد الاجتماع بيومين.

سادسا - دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

٣٢ - طرأ تطور على مقترح مجموعة تدابير الدعم ثلاثية المراحل الذي صاغته الأمم المتحدة في اجتماع مجلس السلم والأمن الأفريقي المنعقد في أبوجا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر عندما أقر مجلس السلم والأمن مجموعة تدابير الدعم التي اقترحتها الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وقام بتمديد ولاية البعثة لمدة ٦ أشهر أخرى اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

٣٣ - وخط سلفي رسالة إلى الرئيس البشير في ١٩ كانون الأول/ديسمبر لتوضيح بعض الجوانب الخاصة بتنفيذ اتفافي أديس أبابا وأبوجا. وقام بتسليم الرسالة السفير أحمدو ولد - عبدالله الذي زار الخرطوم بصفته مبعوثاً لسلفي. وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، أكدت حكومة السودان، نتيجة لهذه الزيارة، على موافقتها على النهج الثلاثي المراحل لحفظ السلام في دارفور.

٣٤ - ويذكر المجلس أن المرحلة الأولى تدعو إلى انضمام عدد ضئيل من الاستشاريين إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان: ١٠٥ ضباط، و ٣٣ استشاري من الشرطة المدنية، و ٤٨ موظفاً مدنياً في المجال الفني ومجال الدعم. وتدعو الخطة أيضاً إلى توفير بعض الأصول لبعثة الاتحاد الأفريقي: ٨ مجموعات لوازم نقل جوي، و ٣٦ جهازاً للنظام العالمي لتحديد المواقع، و ٣٦٠ منظاراً للرؤية الليلية، و ٣٦ ناقلة أفراد مصفحة، وبعض المعدات المستخدمة في حملات الإعلام. ويجري نشر الموظفين والأصول على ما يرام، لكن يتعين التعجيل به الآن. وقد تم حالياً نشر ما مجموعه ٨١ من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في دارفور بموجب "مجموعة تدابير الدعم الخفيف".

٣٥ - وتم الاتفاق بشكل نهائي على المرحلة الثانية، أو "مجموعة تدابير الدعم الثقيل"، من مساندة الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان خلال جولة ثانية من المشاورات جرت في أديس أبابا بين فريقَي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير. وتم الاتفاق أثناء المناقشات على أن توفر الأمم المتحدة عدداً من القدرات التمكينية الضرورية جداً لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان تبلغ ٢٥٠ ٢ من الأفراد العسكريين، بمن فيهم موظفون مكرسون لتوفير الحماية الثابتة للمخيمات، و ٣ وحدات شرطة مشكلة، و ٣٠١ شرطي استشاري فرادي لما مجموعه ٧٢١ فرداً من الشرطة المدنية،

و ١٣٦ ١ موظفا مدنيا للقيام بالمهام الأساسية ذات الصلة بتنفيذ اتفاق سلام دارفور (الشؤون المدنية، الشؤون الإنسانية، الإعلام، الخ.) وتقديم الدعم للهيكل الإداري والتنظيمية. وتتضمن مجموعة تدابير الدعم الثقيل أيضا المعدات والمساندة التي تلزم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لإعادة تنظيم هيكلها الحالي من ثمانية إلى ثلاثة قطاعات.

٣٦ - وتتضمن القدرات العسكرية: وحدة نقل، وأربع وحدات هندسية، ووحدة إشارة ووحدة لوجستية؛ ومستشفى من المستوى ٢ ومستشفى من المستوى ٣؛ ووحدة استطلاع توفر ثلاث طائرات ثابتة الجناحين؛ ووحدة طيران توفر ست طائرات عمودية تكتيكية خفيفة؛ ووحدة طيران توفر ست طائرات عمودية للخدمات. وسوف تعمل الطائرات العمودية التكتيكية الخفيفة الست، طبقا لمفهوم العمليات عند بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، بوصفها تعزيزات للقوة، وتسهم في حماية المدنيين المعرضين للخطر، وموظفي بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك المعدات والتركيبات والأصول.

٣٧ - ويتوخى عنصر الشرطة في مجموعة تدابير الدعم الثقيل نشر ثلاث وحدات شرطة مشكلة لتسهم في أداء مهام الشرطة المدنية لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، والتي تشمل: (أ) حماية المدنيين والمجتمعات الضعيفة من التهديد بالعنف، وكذلك حماية موظفي ومرافق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛ (ب) التواجد على مدار الساعة في مخيمات المشردين داخليا؛ (ج) أداء مهام الحراسة (جمع الحطب، والنباتات، والمياه)؛ (د) إجراء دوريات بناء الثقة.

٣٨ - وظلت دارفور حتى وقت قريب خالية إلى حد كبير من خطر الألغام الأرضية؛ لكنه سُجل ارتفاع في الضحايا المدنيين نتيجة للألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة حيث وردت تقارير عن أربعة قتلى و ١١ جريحا خلال الأسابيع القليلة الأولى فقط من عام ٢٠٠٧. وتردد في أوائل شباط/فبراير أيضا أن ألغاما أرضية ربما تكون قد نُقلت إلى الفاشر لاستخدامها على طول الحدود مع تشاد، وربما على الطرقات. وأبلغت بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان أيضا عن ذخائر غير منفجرة قريبا جدا من مصادر المياه النادرة وعلى طول طرق الدوريات، مما يشكل تهديدا على المدنيين وحفظه السلام ببعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وهذه الأسباب، سوف تتضمن المرحلة الثانية من مساندة الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي عنصر الإجراءات المتعلقة بالألغام الذي يركز على جمع المعلومات ومسح الطرقات التي تستخدمها بعثة الاتحاد الأفريقي والسكان المحليون، وكذلك التخلص من الذخائر المتفجرة.

٣٩ - ونتيجة لتطور الحالة الأمنية في دارفور، والتغيرات في ولاية ومفاهيم عمليات بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، ترتفع بصورة كبيرة متطلبات المرحلة الثانية من مساندة الأمم

المتحدة للبعثة عما ورد في تقرير ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ للأمم العام السابق (S/2006/591). وحددت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا هذه المتطلبات التي تعكس، تبعا لقرارات أديس أبابا وأبوجا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، نشر مجموعة تدابير الدعم الثقيل تحسبا لعملية حفظ سلام هجينة للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة.

٤٠ - ويرد في مرفق هذا التقرير تحليل أولي إرشادي للآثار المالية المترتبة على المرحلة الثانية من دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان حسب فئات الإنفاق الرئيسية. وعقب إقرار المجلس للمرحلة الثانية من دعم الأمم المتحدة للبعثة، أعتزم الرجوع إلى الجمعية العامة للحصول على إذن بتمويل هذه المرحلة الثانية.

٤١ - وقد قمت ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي كوناري يارسال تفاصيل مجموعة تدابير الدعم الثقيل إلى الرئيس البشير في ٢٤ كانون الثاني/يناير. وفي حين أن الرئيس البشير أكد من جديد إلى سلفي في رسالته المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ استعداد حكومة السودان للشروع على الفور، من خلال لجنة ثلاثية، في تنفيذ استنتاجات أديس أبابا وبلاغ أبوجا، فقد طلبت من الرئيس أن يكرر قبوله كتابة لمجموعة تدابير الدعم الثقيل. ولم يرد الرئيس على طلبي حتى الآن.

٤٢ - وستوضع اللمسات الأخيرة على كافة جوانب العملية الهجينة، أو المرحلة الثالثة والأخيرة من النهج الثلاثي المراحل، وذلك بالتشاور عن كثب مع الاتحاد الأفريقي. وفي غضون ذلك، اجتمع اخصائيو من مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في أديس أبابا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير بهدف تحديد الإطار الأساسي للعملية الهجينة. وركزت المشاورات، على وجه الخصوص، على السمات الأساسية لولاية العملية الهجينة، وحجم القوة، وترتيبات القيادة والمراقبة، ومتطلبات تكوين القوة وتمويلها. وأفضت هذه المشاورات إلى فهم مشترك للخصائص الأساسية للعملية الهجينة، يعد بمثابة الأساس بالنسبة للجهود المشتركة التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بغرض وضع اللمسات الأخيرة على جميع الخطط التشغيلية المتصلة بذلك.

٤٣ - وفي كانون الأول/ديسمبر، شرعت آلية اللجنة الثلاثية، التي تتكون من ممثلين عن الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، في أداء مهامها. وأنشئت الآلية لتسهيل تنفيذ دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وقد اجتمعت في الخرطوم ثلاث مرات أثناء الفترة المشمولة بالتقرير. وفي الاجتماع الأخير المنعقد في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر، وافقت الحكومة السودانية على أن يرتدي موظفو الأمم المتحدة الموفدون بغرض

مساعدة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان القبعات الزرق للأمم المتحدة وشارات الذراع الخاصة بالبعثة.

٤٤ - وفيما تستمر الجهود المبذولة لتنفيذ النهج الثلاثي المراحل، سيكون من الأهمية بمكان أن يحافظ الشركاء الحاليون على دعمهم المالي للبعثة خلال كامل الفترة المتبقية من ولاية البعثة.

سابعاً - ملاحظات

٤٥ - لقد استنفد ازدياد العنف والتوتر في دارفور خلال أشهر تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى أقصى حد. ويحتاج تمديد ولاية البعثة في حينه إلى أن يعقبه تقديم المجتمع الدولي للتمويل ولملك الموظفين المناسب بغرض تمكينها من أداء مهامها بفعالية. وأهيب بالمانحين أن يوفرُوا الدعم العاجل في كافة المجالات المتعلقة بعمليات البعثة المتواصلة ولتوسيعها المتفق عليه بإضافة كنيبتين. وإضافة إلى ذلك، أهيب بالدول الأعضاء أن تقدم على وجه الاستعجال مساهماتها من الموارد البشرية والمعدات اللازمة لمجموعات تدابير الدعم الخفيف والثقيل المقدم من الأمم المتحدة للبعثة، وذلك بغرض إتاحة إيصال تعزيزات فعالة في الوقت المناسب للبعثة. ومما يكتسي أهمية خاصة الوحدات التمكينية التي ورد وصفها في الفرع سادساً أعلاه.

٤٦ - وأرحب بإنشاء الغرفة الثانية في لجنة وقف إطلاق النار وإعلان وقف أعمال القتال من جانب بعض المجموعات غير الموقعة باعتبار ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح. لكن هذه الإعلانات ينبغي أن تنفذ في أرض الواقع وأن تقابلها إجراءات متبادلة من جميع الأطراف، وبخاصة حكومة السودان. ومن الأهمية بمكان أيضاً أن يتزع سلاح جميع المليشيات المسلحة لكي يكفل هذا الجهد بالنجاح. وإنني أشجع الأطراف على استخدام آلية الغرفة الثانية باعتبارها وسيلة لتيسير تسوية سياسية شاملة للأزمة عن طريق التفاوض.

٤٧ - وما دامت أعمال العنف والهجمات مستمرة في دارفور، لن تنجح الجهود الرامية إلى التوصل إلى تسوية سياسية. وعليه، أدعو الأطراف إلى الاتفاق على وقف أعمال القتال وتنفيذه وإلى الالتزام باستئناف محادثات السلام على أساس اتفاق سلام دارفور. وأدعوها أيضاً إلى التعاون بشكل كامل مع مبعوثي الخاص إلى دارفور ومع المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي، في جهودهما المشتركة لتيسير حل سياسي مستدام.

٤٨ - وإني لأشعر بالأسى لما يحدث من تدهور في الحالة الإنسانية والأمنية في الميدان. فعلى جميع الأطراف أن توقف هجماتها العنيفة على المدنيين. وتؤسفي بشكل خاص عمليات

القصف الجوي التي تقوم بها قوات الحكومة السودانية، حيث امتدت إلى مناطق جديدة منذ ١٦ كانون الثاني/يناير، فأدت إلى وقوع مزيد من الضحايا المدنيين وإلى تفاقم المعاناة. وعندما قام مبعوثي الخاص بزيارة إلى الخرطوم في مطلع كانون الثاني/يناير، أكد الرئيس البشير أن الحل العسكري للصراع غير وارد وكرر التزام حكومته بعملية سياسية. وتنفيذاً لذلك الالتزام، أحث الحكومة على وضع حد لعمليات القصف الجوي وعلى اتخاذ إجراءات فورية لمساءلة مرتكبي الهجمات ضد المدنيين.

٤٩ - وكان للعنف الذي وقع في الأشهر الثلاثة الماضية أثر سلبي آخر على وصول المعونة الإنسانية وتقديمها في دارفور. وأصبحت المستويات العالية للخطر الذي تواجه المنظمات الإنسانية في أنشطتها اليومية حرجة وقد تُعرض وجود المساعدات الإنسانية في دارفور للخطر. ويعزز ذلك الحاجة الماسة إلى وقف لإطلاق النار وإلى عملية سياسية فعالة. وأرحب بقرار حكومة السودان تمديد الوقف الاختياري للقيود المفروضة على الأعمال الإنسانية في دارفور لسنة أخرى اعتباراً من شباط/فبراير ٢٠٠٧. غير أن أنظمة "المسار السريع" يجب أن توضع موضع التنفيذ لإتاحة وصول الإعانات الإنسانية دون معوقات ولتحاشي مواصلة الهجمات وغيرها من الحوادث التي تؤدي إلى استمرار القتل والتشريد وانعدام الأمن العام في منطقة دارفور. وفي نفس الوقت، أرى أن حادث ١٩ كانون الثاني/يناير في نيالا، حيث ألقى مسؤولون في الشرطة المحلية ومسؤولون أمنيون القبض على موظفين دوليين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وعرضوهم لسوء المعاملة البدنية، حادث غير مقبول، وأدعو الحكومة إلى كفالة مساءلة الفاعلين.

٥٠ - وأثناء حضوري مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في ٢٩ و ٣٠ كانون الثاني/يناير، سنحت لي فرصة مناقشة طائفة من القضايا التي تحظى باهتمام مشترك من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مع عدد من رؤساء الدول، بمن فيهم كوناري رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي. وأكدت على أنني أرى دارفور بوصفها قضية تحظى بأولوية بالغة.

٥١ - وأثناء لقاءاتي مع رئيس المفوضية كوناري، ناقشنا الطابع الملح للتوصل إلى وقف أعمال القتال وإحياء عملية السلام. ولهذا الغرض، نظرنا في السبيل إلى التنسيق الأمثل لأعمال مبعوثينا الخاصين إلى دارفور، يان إلياسون وسالم أحمد سالم. وأكدت لرئيس المفوضية كوناري أن الأمم المتحدة تعزم التعاون بشكل كامل مع الاتحاد الأفريقي في جهودنا الرامية إلى إعادة عملية السلام إلى مسارها، وأنه من المهم الاستفادة من العمل الذي أنجزه الاتحاد الأفريقي بالفعل في هذا الصدد. واتفقنا على أن المبعوثين الخاصين إلياسون وسالم سيعملان معاً بشكل وثيق. واتفقنا أيضاً على أنهما سيسافران إلى الخرطوم ودارفور في

الفترة من ١١ إلى ١٧ شباط/فبراير، بغرض إجراء محادثات مع مسؤولين حكوميين ومع أطراف غير موقعة على اتفاق سلام دارفور.

٥٢ - وفي أديس أبابا، أتيحت لي أيضا فرصة لقاء الرئيس البشير وإجراء مناقشات صريحة معه. وفيما اختلفت آراؤنا بشكل واضح بشأن خطورة الحالة الأمنية في دارفور، أكد الرئيس من جديد موافقة حكومته على النهج الثلاثي المراحل الذي أقره الاجتماع الرفيع المستوى الذي انعقد في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر في أديس أبابا واجتماع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي المنعقد في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر في أبوجا. وأرى أن ذلك أمر إيجابي وأعتزم تشجيع الرئيس البشير بقوة على الوفاء بالتزامه.

٥٣ - وناقشنا أيضا بالتفصيل المرحلة الأخيرة من النهج الثلاثي المراحل، أو العملية الهجينة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأكدت موقف الأمم المتحدة في هذا الصدد، حيث أوضحت أنه من الضروري أن يكون ثمة هيكل مشترك للقيادة والمراقبة مقبول لدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة في العملية. وأبرزت أن تمويل الأمم المتحدة قد لا يتأتى في حالات أخرى. وأكدت أيضا من جديد التزام سلفي بالسعي إلى الحفاظ على الطابع الأفريقي للعملية الهجينة قدر المستطاع. لكني شددت على أنه سيكون علينا النظر في العروض الواردة من بلدان أخرى مساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة إذا لم يكن هناك ما يكفي من القدرة الأفريقية. وأتطلع إلى أن أحصل من حكومة السودان على تأكيد على استعدادها لتنفيذ كل من مجموعة تدابير الدعم الثقيل الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان والعملية الهجينة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، تمضي الأمم المتحدة في الأعمال التحضيرية لتنفيذ هذه الخطط.

٥٤ - وفي الختام، أهيب، بأشد العبارات، بحكومة السودان وبالأطراف الأخرى الكف عن المزيد من أعمال القتال التي تمز استقرار المنطقة برمتها وتجعل من السلام حلما بعيد المنال بصورة متزايدة. فيتعين أن تلتزم كل الأطراف بالحوار والتفاوض، وأن تلتزم بحل غير عسكري للصراع المدّم في دارفور.

الآثار المالية المترتبة على المرحلة الثانية من دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان

١ - إلحاقاً بالفقرة ٤٠ أعلاه من تقريرني عن دارفور، أود إبلاغ مجلس الأمن أنه استناداً إلى التقديرات الأولية لاحتياجات الانتشار الكامل للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة والموظفين المدنيين، يبلغ حجم الآثار المالية المترتبة على المرحلة الثانية من الدعم الذي قد تقدمه الأمم المتحدة إلى بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان زهاء ٢٨٧,٩ مليون دولار على أساس التكلفة الكاملة لفترة ستة أشهر.

٢ - ويغطي هذا الإسقاط الأولي البالغ ٢٨٧,٩ مليون دولار فيما يخص المرحلة الثانية من دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لفترة ستة أشهر النشر الكامل لـ ٢ ٢٥٠ فرداً من الأفراد العسكريين، و ٣٠١ من أفراد الشرطة التابعين للأمم المتحدة، و ٣ وحدات للشرطة المشكلة تضم كل واحدة منها ١٤٠ فرداً من أفراد الشرطة المشكلة. ويغطي الإسقاط أيضاً النشر الكامل لـ ٣٨٣ موظفاً دولياً و ٥٦١ موظفاً وطنياً، فضلاً عن ١٩٢ من متطوعي الأمم المتحدة. وتشتمل البنود الرئيسية في إطار التكاليف التشغيلية في هذا الإسقاط الأولي للمرحلة الثانية على: ١٤٧ وحدة من المرافق الجاهزة ومبلغ ٦٠,١ مليون دولار مخصص لشتى خدمات التشييد الموفرة في إطار المرافق والهياكل الأساسية؛ واقتناء ٥١١ وحدة من المركبات الخفيفة والمتوسطة والثقيلة الموفرة في إطار النقل البري؛ واستئجار ٤ طائرات (من طراز Let 410) و ٦ طائرات عمودية للخدمات (من طراز MI-17) و ٦ طائرات عمودية تكتيكية (من طراز MI-25) لمدة ستة أشهر؛ واقتناء مختلف معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والمعدات الطبية؛ وتخصيص مبلغ ٦,٩ ملايين دولار لخدمات الكشف عن الألغام وإزالتها.

٣ - ويرد في الجدول أدناه تحليل أولي إرشادي للآثار المالية المترتبة على المرحلة الثانية من دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، وذلك للعلم فقط.

الجدول ١

التقديرات الأولية لتكاليف دعم الأمم المتحدة لبعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لفترة
ستة أشهر

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

| التكاليف المقدرة | الفئة |
|------------------|--|
| | الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة |
| — | المراقبون العسكريون |
| ٥٠ ٨٧٠,٨ | الوحدات العسكرية |
| ٦ ١١٧,١ | شرطة الأمم المتحدة |
| ٩ ٧٨٦,٠ | وحدات الشرطة المشكّلة |
| ٦٦ ٧٧٣,٩ | المجموع الفرعي |
| | الموظفون المدنيون |
| ٢٩ ٩٨٢,٨ | الموظفون الدوليون |
| ٤ ١٤٣,٨ | الموظفون الوطنيون |
| ٥ ٤٠٢,٢ | متطوعو الأمم المتحدة |
| ٣٩ ٥٢٨,٨ | المجموع الفرعي |
| | التكاليف التشغيلية |
| — | المساعدة المؤقتة العامة |
| — | الأفراد المقدمون من الحكومات |
| — | مراقبو الانتخابات المدنيين |
| — | الاستشاريون |
| ٣٢٣,٤ | السفر الرسمي |
| ٩٧ ٤٦٤,٢ | المرافق والمباني الأساسية |
| ١٨ ٢٤٩,٩ | النقل البري |
| ٢٣ ٧١٠,٣ | النقل الجوي |
| — | النقل البحري |
| ١٦ ١٥١,٦ | الاتصالات |
| ٩ ٩٥٢,٣ | تكنولوجيا المعلومات |
| ٤ ٧٦٩,٤ | الخدمات الطبية |
| ١ ١٠١,٨ | المعدات الخاصة |
| ٩ ٩٥١,٥ | لوازم وخدمات ومعدات أخرى |

| التكاليف المقدرة | الفئة |
|------------------|---|
| - | المشاريع ذات الأثر السريع |
| ١٨١ ٦٧٤,٤ | المجموع الفرعي |
| ٢٨٧ ٩٧٧,١ | إجمالي الاحتياجات |
| ٣ ٦٨٣,٩ | الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين |
| ٢٨٤ ٢٩٣,٢ | صافي الاحتياجات |
| | التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية) |
| ٢٨٧ ٩٧٧,١ | مجموع الاحتياجات |